

نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية ، البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الإسلامية

دكتور / حسن محمد محمد حافظ^١

مستخلص البحث

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالمقارنة بالبنوك الإسلامية عن طريق استخدام النسب المالية أو أساليب الكفاءة Efficiency frontier techniques. ولكن تلك الدراسة هي الدراسة الأولى التي تحاول أن تستكمل الدراسات السابقة التي تناولت تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال المقارنة بين البنوك التقليدية ، البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي لها فروع إسلامية باستخدام مؤشر القوة المالية الكلية للبنك. حيث تم تطوير مؤشر باستخدام نسب ومؤشرات مالية مختلفة تعبر عن الأداء المالي للبنوك العاملة في مصر (٣٦ بنك) وتعكس قوة الأداء التشغيلي للبنك من منظور قوة رأس مال البنك ، جودة الأصول ، معدلات الربحية، معدلات السيولة وكفاءة الإدارة في التحكم وإدارة مصاريف التشغيل تم إجراء الدراسة التطبيقية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦. أظهرت الدراسة بأن البنوك تختلف معنويًا فيما بينها فيما يتعلق بالنسب المالية ومؤشرات الأداء التي تعكس معدلات الأداء بين البنوك ، ولكن فيما يتعلق بمؤشر القوة المالية للبنوك نجد أن النتائج أظهرت وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية طفيفة بين البنوك التقليدية، البنوك التقليدية ذات نوافذ إسلامية والبنوك الإسلامية حيث أظهر المؤشر ان البنوك الإسلامية ذات قوة مالية مرتفعة نسبيًا بالمقارنة بفئات البنوك الأخرى. أيضا نجد أن مؤشر القوة المالية للبنوك العاملة في

^١مدرس إدارة الأعمال- المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة

مصر يتأثر بعدد من العوامل الأخرى والمرتبطة بظروف البلد الاقتصادية: مثل نمو إجمالي الناتج المحلى الإجمالى ، معدلات سعر الفائدة.

١. مقدمة

لا تزال الحصة السوقية للبنوك الإسلامية على مستوى العالم قليلة نسبيا بالمقارنة بالبنوك التجارية التقليدية الأخرى ، الا أننا نجد أن تلك الحصة في حالة تزايد مستمر من عام إلى آخر وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وأسيا وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦. ومن الناحية النظرية يوجد العديد من الاختلافات بين البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية بالرغم أن كلا النوعين من الأنظمة البنكية يعملون في نفس المجال الا وهو تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات والشركات. ليس ذلك فقط وإنما يعتقد البعض أن البنوك الإسلامية أظهرت درجة متانة أقوى في مواجهة المخاطر والأزمات المالية بالمقارنة بالبنوك التجارية التقليدية وبالأخص اثناء الأزمة المالية العالمية (Hassan & Dridi, 2010) وعلى ذلك الأساس فليس من المستغرب ان تستحوذ البنوك الإسلامية على اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين وصانعي السياسات المالية والنقدية والممارسين للخدمات المصرفية على مستوى العالم.

وفى ذلك الإطار البحثي يوجد العديد من الدراسات التي تناولت تقييم اداء كل من البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية ليس ذلك فقط ولكن أيضا المقارنة بينهم وأيضا تقييم الكفاءة التشغيلية لكلا البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال استخدام مدخل النسب المالية كمدخل رئيسى. الآن أننا نجد أن النتائج المصاحبة لتلك الدراسات مختلطة. فمثلا وجد (Sriri, 2010) بأن البنوك الإسلامية بشكل عام أقل تكلفة تشغيلية وأكثر ربحية بالمقارنة بالبنوك التقليدية. وعلى الجانب الأخر نجد أن (Bader et al, 2008) وجد أنه لا يوجد اختلافات جوهرية بين كلا الفئتين من البنوك. (Jones et al 2014) وجد أن البنوك الإسلامية تسير على

نفس منوال البنوك التقليدية من حيث الكفاءة التشغيلية بوجه عام، حيث وجد أن البنوك الإسلامية أعلى في صافي كفاءة التشغيل وأقل من حيث مستوى التشغيل وكانت النتائج ذو دلالة معنوية. إلا أنه يوجد عدد من السلبيات التي تواجه البنوك الإسلامية وأهمها السيولة وإدارة المخاطر.

وهناك مجموعة أخرى من الدراسات قارنت بين النسب المالية لكلا النوعين من البنوك من خلال التركيز على إطار محدد من النسب المالية مثلًا نسب كفاية معدلات رأس المال (Beck et al, 2013) الودائع ونمو محافظ القروض بالبنوك (Karim et al, 2014) مخاطر الائتمان المصرفي (Kabir et al, 2015) ومخاطر الإفلاس (Bourkhis and Nabi, 2013) ومعدلات الربحية (Beck et al, 2013) فمثلًا وجد Beck et al, 2013 بأن البنوك الإسلامية أقل في تكاليف التشغيل وترتفع لديها معدلات الوساطة المالية وجودة الأصول وأيضًا معدلات كفاية رأس المال. ولكن في نفس الوقت لا يوجد فروق جوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث مخاطر الإفلاس ومعدلات الربحية وبالتالي فإن الانتقاد الوحيد لتلك الدراسة أنها تمثل وجهة نظر فردية ومن الصعب أن نستنتج أي من البنكين أفضل من الآخر من حيث معدلات الأداء ككل أو القوة المالية.

وعلى هذا المنوال تتضح أهمية تلك الدراسة في أن تغطي الفجوة الموجودة في الدراسات السابقة من خلال طرح السؤال التالي: هل القوة المالية للبنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التجارية التقليدية؟ وحتى يتم الإجابة على هذا السؤال فقد تم استخدام منهجية متعددة العوامل Multicriteria Methodology تعتمد على تجميع نسب مالية متعددة تتيح حساب وتقدير مؤشر كلي لقياس القوة المالية للبنك. لذلك من الممكن أن نحصل على صورة عامة عن القوة المالية للبنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية التقليدية بدلًا من التركيز على خصائص وسمات فريدة للأداء المالي للبنك من خلال التركيز على النسب المالية فقط أو أحد جوانب تقييم الأداء. أيضا

هل القوة المالية للبنوك تتأثر ببعض الصفات الخاصة بالدولة المتعلقة بظروف الاقتصاد الكلى مثل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات التضخم. إن أهمية استخدام المنهجية متعددة العوامل تساعد أن يأخذ التحليل الإحصائي في الحسبان تضارب أهداف مديري البنوك في تحقيق أهداف كل إدارة من الإدارات داخل البنوك إلى جانب اختبار سيناريوهات تحليل متعددة تساهم في القوة المالية الكلية للبنك. من الممكن ان نعطي مثالاً عن هذا من خلال Skimping hypothesis توجد علاقة ما بين تكاليف التشغيل في البنك على المدى القصير ومشاكل معدلات أداء القروض في المستقبل (Berger and DeYoung, 1997). فالبنوك تستطيع تعظيم ارباح التشغيل من خلال خفض مصاريف التشغيل في المدى القصير والتخلي عن الموارد المخصصة لمتابعة أنشطة القروض والاكتتاب في تلك القروض. الا ان ذلك المدخل يتسبب في وجود مشاكل في معدلات أداء القروض - ديون متعثرة - وارتفاع التكاليف المرتبطة بالتعامل مع مشاكل القروض في المستقبل. بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه من قبل Doumpos et al, 2016 بوجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية حيث يسعى مديري البنوك لزيادة إيرادات تلك البنوك من خلال انخفاض الأصول السائلة بحفاظ البنوك مما سيعمل على زيادة مخاطر السيولة على الرغم من المديرين الحذرين يستهدفون تعظيم الأرباح المحققة مع خفض نسبة الديون المتعثرة بمعنى الحفاظ على السيولة ومعدلات كفاية رأس المال. فالفكرة الأساسية هنا تقودنا إلى أن تحقيق هدف يكون على حساب أو التضحية بهدف آخر وهذا هو جوهر تحليل اقتصاديات وإدارة البنوك (Thakor, 2014) وعلى هذا الأساس فليس من المستغرب أن نجد العديد من الدراسات تلقي الضوء على الاهتمام بتحليل أداء البنوك من عدده أبعاد مختلفة وليس بالتركيز على بعد واحد فقط للأداء مثل الربحية أو السيولة. (McKiernan and

Morris, 1994; Devinney et al, 2010; Kyrgidou and Spyropoulou, 2013).

تعتبر تلك الدراسة هي الأولى من نوعها والتي تقيّم القوة المالية لجميع البنوك العاملة في مصر سواء كانت بنوك إسلامية، تجارية تقليدية أو تجارية ذات فروع إسلامية. ليس ذلك فحسب وإنما تلك الدراسة الأولى التي تستخدم إطار التحليل المتعدد لأداء البنوك والذي نراه من الأهمية ليتم استخدامه في تلك الدراسة بسبب اختلاف نموذج الأعمال وأهداف كل من البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية العاملة في مصر. فبالنظر إلى نموذج أعمال البنوك الإسلامية نجد أن البنوك الإسلامية لا تأخذ أي ضمانات لتغطية مخاطر الائتمان مما يمثل عبئاً إضافي على إدارات البنوك الإسلامية عند تقييم المشاريع المقترحة. إلى جانب اختلاف نظرة كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشأن الأصول السائلة المتواجدة في محافظ تلك البنوك فالبنوك الإسلامية لا تستطيع في الغالب الاستثمار في السندات ذات سعر الفائدة الثابت والمتغيرة وإنما تستثمر في الصكوك الإسلامية فقط والتي تمتاز بصفات تختلف عن السندات العادية بالأخص فيما يتعلق بمشاركة العائد والمخاطر. وحيث يوجد اختلاف جوهري بين نموذج الأعمال الخاص بالبنك التجاري التقليدي ونموذج الأعمال الخاص بالبنك الإسلامي فهذه الاختلافات نستطيع أن نترجمها في اختلافات جوهرية رئيسية بين القوة المالية للبنك التجاري والقوة المالية للبنك الإسلامي.

سوف يتم تقسيم البحث بمشيئة الله تعالى كالتالي: الجزء الثاني من البحث سوف يتناول عرض الاختلافات الرئيسية بين البنك التجاري التقليدي والبنك الإسلامي. الجزء الثالث سيناقد منهجية البحث والمعلومات المستخدمة. الجزء الرابع سوف يركز على مناقشة النتائج والجزء الخامس سنعرض فيه نتائج البحث.

٢. خلفية فكرية عن البنوك الإسلامية

مما لاشك فيه إن اختلاف البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية التقليدية سوف ينتج عنه بعض النتائج المالية التي سوف يكون لها التأثير على القوة المالية للبنك بوجه عام ويمثل أهم عنصر من عناصر تلك الاختلافات في منع التعامل بسعر الفائدة الثابت في جميع العقود التي يبرمها البنك حيث تنص تعاليم القرآن الكريم في عدم استلام أو دفع فوائد مالية في كافة المعاملات المالية. وحتى تتضمن البنوك الإسلامية استمراريتها في محيط الأعمال فأنها لابد ان تحصل على عائد نتيجة أعمالها. لذلك فهي تعتمد مفهوم المشاركة في الربح والخسارة فالبنوك الإسلامية يمكن اعتبارها كشريك رئيسي في حجم المخاطر التي يتحملها كل من أصحاب الودائع البنكية والمقترضين. ويمكن إعطاء مثال عملي عن هذا المفهوم إذا نظرنا إلى عقود المضاربة حيث يوجد طرفي للعقد الا وهما الشخص الذى يوفر رأس المال المطلوب والشخص ذو الخبرة المناسبة الذى يتكفل بإدارة المشروع والانتهاه منه وبالتالي فان له كافة المسؤوليات والاختصاصات الضرورية التي تمكنه من إدارة المشروع بالشكل المناسب بما يحقق الربح وإفادة طرفي العقد واقتسام الأرباح المحققة فيما بينهم بناء على نسبة محددة مسبقه يتم الاتفاق عليها بين طرفي في العقد. وفى هذه الحالة لابد أن يقدم صاحب فكرة المشروع دراسة جدوى جيدة تثبت للبنك الجهة الممولة للمشروع مدى جدواه الاقتصادية وقدرته على تحقيق ربح . ولذلك فالبنك في نظام عمل البنوك الإسلامية له دور مزدوج ، دور هام عند قبول أموال المستثمرين و استثمارها بالنيابة عنهم والدور الآخر عندما يقوم البنك بتمويل المشروع بينما الطرف الآخر يقوم بدور رجل الأعمال الذى يتولى إدارة المشروع. فلو حقق المشروع ربح يتم تقاسم الربح ما بين البنك ورجل الأعمال وفقا لنسبة متفق عليها مسبقا. بينما اذا حقق المشروع خسارة يتحمل البنك الخسارة كاملة. وبدراسة نموذج عمل البنوك الإسلامية يكون هناك وسيط مثل البنك. حيث يقوم المستثمرين بإيداع الأموال طرف البنك ويقوم البنك بتمويل المشاريع المختلفة التي تثبت جدواها الاقتصادية من خلال

وسيط يتولى إدارتها وهو رجل الأعمال أو Entrepreneurs ووفقا لهذا السيناريو فأن المستثمر يوفر فقط رأس المال ويتقاسم في الأرباح بعد ذلك أو يتحمل الخسارة كاملة. وعلى ذلك فأن رجل الأعمال الذي يأخذ على عاتقه مبادرة الأعمال وتنفيذ المشروع لابد أن يتأكد من جدواه الاقتصادية. وفي هذه الحالة يمكن اعتبار أن للبنك دور مزدوج: دور عندما يقبل الودائع من أصحاب فوائض الأموال فيصبح في هذه الحالة من رواد الأعمال ودور عندما يمول المشروع ويعتبر جهة ممولة.

والنوع الآخر من العقود المتعارف عليها في البنوك الإسلامية هي عقود المشاركة وفي هذا النوع من العقود يؤسس البنك علاقة شراكة أو أكثر من الشراكة مع العميل بغرض إدارة نشاط اقتصادي حيث يتمكن في نهاية المطاف من المزج بين ثلاثة عوامل اقتصادية هي رأس المال ، العمالة وريادة الأعمال. ويمكن أن تنقسم عقود المشاركة إلى مشاركة ثابتة حتى نهاية فترة حياة المشروع أو مشاركة متناقصة ليس ذلك فقط وإنما من الجائز جدا أن يتم مراجعة نسبة مشاركة الربح أو الخسارة في ضوء اتفاقيات جديدة بين البنك والعميل.

وإذا نظرنا إلى محفظة أصول البنوك الإسلامية نجد أنها تختلف تماما عن البنوك التجارية التقليدية فنجد أن البنوك التجارية التقليدية لها الحرية في تشكيل محافظها الاستثمارية بشكل أكثر تفصيلا من البنوك الإسلامية من خلال الاستثمار في السندات باختلاف أنواعها ذات اسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة وذات التصنيف الائتماني المختلفة بالمقارنة بالبنوك الإسلامية التي لا تستطيع الاستثمار في السندات ذات معدلات الفائدة الثابتة أو المتغيرة حيث ذلك يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ولكن تستطيع الاستثمار فقط في السندات الإسلامية الا وهي الصكوك. ولكن ذلك له تأثير على محفظة البنوك الإسلامية بشكل كبير من حيث عدم وجود أصول سائلة وهذه من أحد أهم العقبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في الوقت الراهن. اختلاف جوهري آخر في أن البنوك التجارية تستخدم كل من الديون وحقوق

الملكية في تمويل أصولها بعكس البنوك الإسلامية التي تستخدم حقوق الملكية والودائع فقط.

ليس ذلك فقط وإنما بالإضافة إلى أنشطة المشاركة في الربح والخسارة فإن البنوك الإسلامية تساهم في أنشطة أخرى متعلقة بالإيجار أو خدمات مدرة للأتعاب: فالبنوك الإسلامية من الممكن أن تحصل على أتعاب من خلال أنشطة الاستشارات ، تدبير التمويل وخدمات الإيداع ، عقود الوكالة والإيجار وعقود البيع والشراء (المرابحة) بينما نستطيع أن نجد أن البنوك التجارية التقليدية ترتبط بالمعاملات الغير التقليدية والتي تدر عليها ارباح (Beck et al. 2013) ناقش إمكانية أن نفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية من منظور مختلف حيث أن البنوك الإسلامية تحصل على نسبة كبيرة من الإيرادات خلاف إيرادات سعر الفائدة وهي تفرض عمولات وأتعاب مرتفعة لكي تعوض النقص في إيرادات الفوائد البنكية العادية المتعارف عليها بين مختلف البنوك التجارية. على الجانب الآخر فإن حصة الإيرادات المتعلقة بالأنشطة الغير إقراضية والتي تشمل أعمال بنوك الاستثمار نجدها أقل في حال البنوك الاستثمارية. باستخدام عينة كبيرة من البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التي تعمل في عدد ٢٠ بلد مختلفة ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٩ فقد وجد أنه لا يوجد اختلافات معنوية في حصة الأتعاب من إجمالي الإيرادات بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية ويظل تلك النتيجة قائمة عند المقارنة بين البنوك الصغيرة ، المتوسطة وكبيرة الحجم وبالتالي لا يوجد أي دليل يدعم وجهة نظر كل من (Chhak and Hesse 2010) بأن البنوك صغيرة الحجم ممكن أن تركز على الاستثمارات منخفضة المخاطر ودخل الأتعاب ، بينما نجد أن البنوك كبيرة الحجم تعتمد في نموذج أعمالها على المشاركة في الأرباح والخسائر بالرغم أن Beck et al. 2013 أشار بأنه من الوارد أن يكون هناك اختلافات بين بعض البلدان حيث تتخفف فيها حصة دخل الأتعاب المصرفية من إيرادات البنوك

الإسلامية بالمقارنة بمثيلاتها في البنوك التجارية التقليدية مثلما هو الحال في مصر وإندونيسيا وترتفع حصة دخل أتعاب في بعض البلدان الأخرى مثل الكويت ولبنان. وبالتالي من الممكن أن نجد أن الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية عن مثيلاتها البنوك التجارية في إدارة أعمالها داخل القطاع المصرفي المصري ومفهومها المختلف عن المشاركة في المخاطر ينعكس بشكل مباشر على القوة المالية للبنوك. ويمكن إعطاء مثال على ذلك كيفما أشار (Beck et al. (2013) الذي ركز على طبيعة حسابات الادخار وودائع الاستثمار لدى البنوك الإسلامية من حيث كونها حقوق ملكية وليس التزام بالمعنى المشار إليه في حال البنوك التجارية التقليدية العادية وبالتالي تزيد دوافع المودعين لإيداع الأموال طرف البنوك الإسلامية على حساب البنوك التجارية وبالتالي تؤثر على القوة المالية للبنوك الإسلامية على حساب البنوك التجارية العاملة في السوق المصرفي المصري.

على الجانب الآخر نجد أن (Saeed and Izzeldine (2016) الذي يشير أن البنك الإسلامي في هذه الحالة يمثل دور الوكيل وليس مسئول عن أرباح أو خسائر طرف حسابات الاستثمار للمودعين مما يؤدي إلى اجتذاب حسابات استثمار لمودعين آخرين وبالتالي ارتفاع درجة المخاطر الناتجة عن قرارات الاستثمار ومن ثم ارتفاع مخاطر السداد.

نقطة في غاية الأهمية تميز البنوك الإسلامية وهي عدم قبول الضمانات لخفض مخاطر الائتمان حيث يمكن تمثيل علاقة البنك مع العميل على أنها علاقة شراكة بالدرجة الأولى وبالتالي تحقيق مبدأ المشاركة في مخاطر الاستثمار يتطلب بذل البنك مجهود مضاعف بغرض انتقاء الفرص الاستثمارية الجيدة وتحليل المشاريع المقدمة بدرجة عالية من الثقة ، الشفافية وتبادل المعلومات بين البنك ، المستثمرين والمودعين (Bourkhis and Nabi (2013) . وبالتالي في ضوء نموذج الأعمال المختلف الذي يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية التقليدية

يوجد نوع من التعقيدات لنماذج التمويل الخاصة بمشاركة الربح والخسارة مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر وبالتالي انخفاض الأداء ومن ثم الربحية. وقد ركز Beck et al. (2013) على مخاطر التشغيل داخل البنوك الإسلامية باعتبارها ناتجة عن تعقيدات نموذج الأعمال الخاص بالبنوك الإسلامية وبالتالي تعقيدات مخاطر المطابقة Compliance Risk، المخاطر القانونية وتطبيق الشريعة. وفي الإجمال فأنا نستطيع أن نرى أن البنوك الإسلامية أكثر ثباتا من البنوك التجارية التقليدية بسبب عدم انخراطها بشكل كبير ومشاركتها في أنشطة تجارية خطيرة.

ويعتبر سلوك المودعين في زيادة حجم حساباتهم الاستثمارية طرف البنوك الإسلامية مؤشر قوى يرتبط بكل من قوة رأس المال ووضع السيولة داخل البنك الإسلامي. فحسب ما أشار إليه Abedifar et al. (2013) أن زيادة توزيعات الأرباح لحسابات الاستثمار يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وهذا الشأن يولد التزام قوى على مساهمين البنوك الإسلامية في زيادة رأس المال حتى تحافظ على نسبة ملاءة رأس المال وتمنع انخفاض حصة المساهمين في البنك. وعلى الجانب الآخر خفض توزيعات الأرباح على حسابات الاستثمار يؤدي إلى سحب الودائع ومشاكل في كلا من السيولة والتعرض لمخاطر الإفلاس. ويوجد عدد من العوامل الأخرى تجعل الأمور أكثر تعقيدا وهي أن سلوك المودعين يعتمد على الديانة التي يتمتعون بها فالعديد من الدراسات مثل دراسة Osoba. (1995); Miller and Hoffman. (2003) أشارت بأن سلوك المودعين من الجائز ان يكون اكثر تحفظا تجاه المخاطر Risk Averse ولذلك فأن عملاء البنوك الإسلامية يكونون أكثر حساسية لإداء البنك ويظهرون مخاطر عالية في سحب ودائعهم بالمقارنة بعملاء البنوك التقليدية. ولكن على الاتجاه الآخر يظهرون ولاء أكبر للبنوك الإسلامية

لأسباب دينية بحتة وبالتالي يظهرون اتجاه مخالف لبعض المودعين عند القرار بسحب ودائعهم وحساباتهم الاستثمارية.

حتى تلك اللحظة لم تجزم أي من الدراسات السابقة بأن القوة المالية للبنوك الإسلامية أفضل من البنوك التجارية التقليدية. فبالرغم انه يوجد بعض الباحثين الذين يرون بأن وجود نموذج لأعمال البنوك الإسلامية يعتمد على مشاركة الربح والخسائر يقدم فرصة ذهبية للبنوك الإسلامية في تحويل المخاطر من جانب الأصول إلى جانب الخصوم مما يعمل على المحافظة على صافي حقوق الملكية للبنك وتجنب تدهور ميزانيات البنوك الإسلامية. إلى جانب ان المخاطر الأخلاقية ومخاطر الوكالة والقيود المفروضة على البنوك الإسلامية في اقتناء الأصول تحد من قدرتها على استخدام أدوات التغطية ضد المخاطر. ليس ذلك فقط وإنما نقص السندات الجيدة للشركات والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية تعمل على ارتفاع مخاطر البنوك الإسلامية.

٣. منهجية البحث

٣,١ منهجية البحث

٣,١,١ مؤشر تقييم القوة المالية الإجمالية للبنك (BOFSI)

تم تطوير وحاسب مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية الإجمالية للبنك سواء كان بنك إسلامي أو بنك تجارى تقليدي من خلال استخدام نموذج متعدد العوامل يؤخذ في الحسبان مؤشرات مالية مختلفة هي النسب المالية المستخدمة والواردة في اطار CMAEL Framework والذي يشمل خمس محاور مختلفة عند تقييم الأداء المالي لأي بنك وهى نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والتي تقيس قوة رأس مال البنك ، مخصصات خسائر القروض إلى نسبة إجمالي القروض والتي تقيس جودة أصول البنك ، نسبة التكاليف إلى الدخل والتي تقيس جودة إدارة التكاليف داخل

البنك، العائد على الأصول كمؤشر لقياس أرباح البنك ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع والتمويل قصير الأجل كمؤشر للسيولة.

$$V = W_{EQAS}f_{EQAS} + W_{LLP}f_{LLP} + W_{COST}f_{COST} + W_{ROA}f_{ROA} + W_{LIQ}f_{LIQ} \quad (1)$$

يمثل كل من W_{ROA} ، W_{COST} ، W_{LLP} ، W_{EQAS} ، W_{LIQ} ثوابت ثابتة غير سالبة مجموعها واحد صحيح للنسب المالية المستخدمة في المعادلة تمثل درجة أهميتها النسبية في نموذج التقييم. ويمثل f_{LLP} ، f_{EQAS} ، f_{COST} ، f_{ROA} ، f_{LIQ} ترقيم جزئي يأخذ ٠ أو ١ وكلما ارتفعت قيمة التقييم دل ذلك على ارتفاع القوة المالية للبنك. ولكي يتم تقييم القوة المالية للبنك تحت سيناريوهات مختلفة، وفقا لمحددات نموذج قياس الأداء فقد تم تنفيذ مدخل محاكاة (Lahdelma and Salminen, 2001) ، ويشمل نموذج المحاكاة الثوابت المرجحة في المعادلة رقم (١) ووظائف القيمة الحدية التي يتم إضافتها لنموذج التقييم. حيث تتضمن تلك العملية الحصول على عينات من نماذج التقييم المختلفة موزعة على الوحدة البسيطة لجميع وظائف القيمة المضافة. وعلى أساس ما تم اقتراحه من قبل (Tervonen and Lahdelma 2007) ، عند تنفيذ مداخل مختلفة للمحاكاة بالنسبة لمشاكل تقييم النموذج المتعدد فأنا أخذنا في الاعتبار العديد من السيناريوهات المختلفة لكي نصل إلى نتائج قوية ومقبولة.

وفقا لكل سيناريو k ، تم تقييم القوة المالية للبنك بشكل عشوائي عن طريق استنتاج نموذج إضافي V_k وتصنيف القوة المالية للبنك إلى خمس تصنيفات مختلفة قوى جدا ، قوى ، متوسط ، ضعيف وضعيف جدا . وبعد تصنيف أداء البنك فأن البنوك تقريبا تتبع التوزيع الطبيعي داخل التصنيفات عند تشغيل كل سيناريو من السيناريوهات ويشير Vik إلى مؤشر القوة المالية للبنك i في ضوء نموذج التقييم تحت السيناريو تحت السيناريو رقم k و Ptk بنسبة % لأداء كل البنوك تحت نفس

السيناريو. ولذلك فإن البنك i إذا كان مؤشر التقييم الخاص به $\pi_{ik} \leq P10k$ يتم تصنيفه في فئة البنوك ذات الأداء الضعيف جدا. ويتم تصنيف البنك من ضمن فئة البنوك الضعيفة جدا إذا كان $\pi_{ik} \leq P10k$ ويتم تصنيف البنوك بأنها ذات الفئة المتوسطة إذا كان أدائها $\pi_{ik} \leq P32.5k$ ويتم تصنيف البنوك من فئات البنوك القوية $\pi_{ik} \leq P67.5k$ ومن فئات البنوك القوية جدا إذا كان $\pi_{ik} \leq P90k$. وعلى ضوء ذلك سيتم احتساب مؤشر القوة المالية النهائي لكل بنك من بنوك العينة عن طريق مجموع تصنيفات البنك لكل السيناريوهات لنموذج التقييم رقم (١) في ضوء المعادلة التالية:

$$OFSI_i = \sum_{r=1}^5 \pi_{ir} + \sum_{r=1}^5 \pi_{ir} + [1 - e^{-ai(r-r_{ik}^-)}] \quad (2)$$

حيث π_{ir} تمثل نسبة سيناريوهات التقييم في ضوء تصنيف كل بنك في الفئة r إذا كان (ضعيف جدا ، ضعيف ، متوسط ، قوى ، وقوى جدا) . مؤشر القوة المالية لأى بنك يشمل مكونين رئيسيين: متوسط التقييم (r_i^-) ومعامل المخاطر iF ومعامل المخاطر يعكس متوسط تصنيف البنك داخل عينة الدراسة ، أخذاً في الاعتبار مدى اختلاف توزيع تصنيف البنك على مدار تشغيل جميع السيناريوهات. وقد تم التعبير عن المخاطر في النموذج من خلال متوسط مرجح من عوامل المخاطر الأخرى والتي تم التعبير عنها بالدالة الأسية $[1 - e^{-ai(r-r_{ik}^-)}]$ على أساس مدى انحراف تصنيف البنك عن متوسط تصنيف البنك. مع اعتبار أن $0 < ai < 1$ هي معامل ثابت للبعد عن المخاطر Risk Aversion Constant وعادة تستخدم الدالة الأسية السالبة للتعبير عن عدم تفضيل المخاطر (Kirkwood, 2004) ومحصورة من أعلى بواحد مما يعنى أنها تنحرف بسالب من متوسط قيمة التصنيف ($r_i^- < r$) معادلة العلاوة المصاحبة للانحرافات الموجبة ($r_i^- > r$). وبالنسبة للبنك الذى تم تصنيفه بشكل ثابت خلال كل سيناريوهات التقييم ففي هذه الحالة فإن معامل المخاطر يساوى صفر. وبالنسبة للبنوك الأخرى فإن المعامل اُصِتم تحديده

وبذلك فإن أسوأ سيناريو للتقييم هو الحصول على مؤشر القيمة المالية الإجمالية للبنك يساوي واحد صحيح.

$$r_i^- + [1 - e^{-a_i(r_i^-)}] = 1 \Rightarrow a_i = -\frac{\ln(r_i^-)}{1-r_i^-} \quad (3)$$

وبواسطة هذا التحديد فإن قيمة معامل المخاطر للبنك a_i يتراوح ما بين $\{1 - r_i^-, 0\}$ ويقبل معامل المخاطر r_i^- ووفقا لهذا المنطق فإن معامل المخاطر يكون قوى للبنوك ذات الأداء الضعيف في المتوسط.

٣,٢ تحديد مؤشر القوة المالية للبنك

في الجزء الثاني من هذا التحليل يتم التركيز على العوامل التي تحدد مؤشر القوة المالية الإجمالية للبنك عن طريق تقدير المعادلة التالية:-

$$it \quad \text{EBOFSI}_i = \alpha + \beta x_{it} + \gamma z_{it} +$$

في ضوء معادلة رقم ٤، فإن مؤشر القوة المالية لأي بنك يعتبر دالة في حجم البنك ونوع البنك في الفترة الزمنية t والمتغير X يعبر عن مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلية التي تؤثر على نشاط البنك في أي سنة من سنوات التحليل t . بيانات التحليل عبارة عن بيانات قطاع مستعرض وقد قمنا من جانبنا بتقدير نموذج التأثير العشوائي Random Effects Model وتحديد الأخطاء المعيارية Robust standard errors Clustered على مستوى البنك. وبالنسبة للتحليل البديل Fixed Effects فإنه غير قابل للتطبيق اخذا في الاعتبار بأن أحد أهم متغيرات التحليل الرئيسية وهو نوع البنك ثابت مع الوقت ويشير اختبار The Breusch and Pagan Lagrangian Multiplier Test بأن استخدام نموذج

التأثير العشوائي هو الأكثر ملائمة عن نموذج Pooled Ordinary Least Square (Prob > chibar2=0.000). والمتغيرات المستخدمة على مستوى البنوك هي متغيرات Dummy variables حتى يتم التفرقة بين أنواع البنك الثلاثة ولوغاريتم إجمالي الأصول المعبر عن حجم أصول البنك وأيضا على مستوى الاقتصاد الكلى في مصر تم اختبار تأثير مؤشر نمو إجمالي الناتج المحلى ومعدلات التضخم.

٣,٣ عينة البحث.

الجدول التالي يوضح عينة البحث التي تشمل عدد ١١ بنك من البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ذات النوافذ الإسلامية وعدد ٢٥ بنك من البنوك التجارية التقليدية المصرية والتي تعمل تحت إشراف البنك المركزي في مصر. تم الحصول على المعلومات المالية عن تلك البنوك من خلال Bank Scope. تم الحصول عن معلومات مؤشرات الاقتصاد الكلى من تقارير البنك المركزي المصري خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦.

جدول ١.

البنوك الإسلامية والبنوك ذات الفروع الإسلامية	البنوك التجارية التقليدية
١ بنك البركة	بنك الإسكندرية وسان يولو الإيطالي
٢ بنك فيصل الإسلامي	بنك قناة السويس
٣ بنك أبو ظبي الإسلامي	بنك كريدي اكر يجول
٤ بنك قطر الوطني	البنك التجاري الدولي
٥ بنك الكويت الوطني	بنك بلوم اللبناني
٦ بنك الـ SAIB	بنك بريوس اليوناني
٧ بنك مصر	بنك أتش أس بي سي
٨ بنك عودة اللبناني	بنك القاهرة
٩ البنك الأهلي المتحد	البنك المتحد
١٠ البنك المصري الخليجي	المصرف المتحد
١١ البنك الأهلي المصري	البنك الأفريقي الدولي

نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر
د / حسن محمد محمد حافظ
٢٠١٧/١١/٢٠

البنك العربي الدولي	١٢
المؤسسة العربية المصرفية	١٣
البنك العقاري المصري والعربي	١٤
بنك باركليز	١٥
سيتي بنك	١٦
بنك مصر إيران للتنمية	١٧
بنك الاستثمار العربي	١٨
بنك العمال المصري	١٩
بنك التعمير والإسكان	٢٠
بنك التنمية والائتمان الزراعي	٢١
بنك الاستيراد والتصدير الأفريقي	٢٢
البنك المصري لتنمية الصادرات	٢٣
بنك الإسكندرية والتجاري والبحري	٢٤
بنك ناصر الاجتماعي	٢٥

٣,٤ متغيرات الدراسة التطبيقية

تقدير مؤشر القوة المالية للبنوك	
قوة رأس المال	حقوق الملكية / إجمالي الأصول
جودة الأصول	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
كفاءة إدارة التكاليف	التكاليف / الدخل
العائد على الأصول	الأرباح / إجمالي الأصول
السيولة	الأصول السائلة / نسبة التمويل قصير الأجل والودائع
محددات مؤشر القوة المالية للبنوك	
البنوك الإسلامية	يأخذ رقم واحد في حالة لو البنك إسلامي وصفر في أي حالة أخرى
البنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية	يأخذ رقم واحد في حالة لو البنك إسلامي وصفر في أي حالة أخرى
حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك

3.5 الدراسة التطبيقية

تم تقسيم النتائج التطبيقية على فئات البنوك الثلاثة: البنوك الإسلامية ، البنوك التجارية ذات النوافذ الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية. ويوضح جدول ٢ فئات المؤشرات المالية المستخدمة في تطوير مؤشر القوة المالية الإجمالية للبنوك مع استخدام اختبار Kruskal –Wallis لقياس مستوى المعنوية الإحصائية بين مجموعات البنوك الثلاثة.

جدول ٢. متوسط قيم النسب المالية لفئات البنوك موضع التحليل

النسبة المالية	إجمالي العينة	البنوك الإسلامية	البنوك التجارية التقليدية	البنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية
متوسط النسب المالية				
حقوق الملكية / إجمالي الأصول	10.99	13.50%	11.21	8.79
خسائر القروض / إجمالي القروض	1.293	1.311	1.290	1.21
التكاليف / إجمالي الدخل	55.472	54.980	56.40	49.25
العائد على الأصول	1.601	1.345	1.49	1.80
نسبة السيولة	35.201	36.705	40.267	29.46

البنوك التجارية و ذات الفروع الإسلامية	البنوك الإسلامية و ذات الفروع الإسلامية	البنوك الإسلامية والتجارية	جميع البنوك محل العينة	Kruskal –Wallis Chi-sq.
70.61***	104.590**	27.15**	120.٨**	حقوق الملكية / إجمالي الأصول
0.298	0.165	0.054	0.340	خسائر القروض / إجمالي القروض
39.012**	6.615***	5.04**	39.564***	التكاليف / إجمالي الدخل
10.134	28.471***	10.5**	26.0.**	العائد على الأصول
112.60***	31.499***	8.2٤***	110.24**	نسبة السيولة

** ذو مستوى معنوي إحصائي عند ٥%.
*** ذو مستوى معنوي إحصائي عند ١%.

وكما هو واضح من جدول التحليل بأنه لا يوجد أي اختلاف معنوي بين فئات البنك الثلاثة فيما يتعلق بمؤشر مخاطر الائتمان الذى يتم قياسه بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى نسبة القروض الإجمالية. الا اننا نستنتج بان البنوك الإسلامية افضل من البنوك التجارية التقليدية والبنوك التقليدية ذات النوافذ الاسلامية فيما يتعلق بمؤشر قوة رأس المال (راس المال الى إجمالي الاصول) بعد ذلك تأتى البنوك التجارية التقليدية واخيرا البنوك التجارية ذات النوافذ الاسلامية. بالمقارنة نجد ان البنوك التجارية التقليدية هي الافضل فيما يتعلق بإدارة التكلفة مقاسة بنسبة التكاليف الى الدخل والسيولة مقاسة بنسبة الاصول السائلة الى الودائع والاقتراض قصير الاجل ثم يتبعها البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

ويتضح أيضا ان البنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية حققت أعلى معدلات أرباح باستخدام مؤشر العائد على الأصول يليها البنوك التجارية التقليدية ثم البنوك

الإسلامية وكانت النتائج الإحصائية معنوية. وعلى أساس تلك المبادئ المبدئية فإنه من الصعب الحكم على القوة المالية الكلية للبنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري من خلال المؤشرات الفردية الخاصة بكل بنك ومقارنتها بذات المؤشرات لفئة البنوك الأخرى.

جدول رقم (٣) يوضح متوسط مؤشر القوة المالية للبنوك على مستوى إجمالي العينة وفقا لنوع البنك. حيث وجدت الدراسة الإحصائية بأن المؤشر المحتسب للقوة المالية للبنك بالتطبيق على البنوك الإسلامية أعلى من نظيرة مؤشر القوة المالية المحتسب لكل من البنوك التجارية والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية. كما أكدت الدراسة الإحصائية أيضا بأنه لا يوجد اختلاف جوهري نو دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية. بالمقارنة فإن الاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية نو دلالة معنوية إحصائية وكذلك بين البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية.

جدول ٣. مؤشر القوة المالية للبنوك مع مقاييس الكفاءة

النسبة المالية	إجمالي العينة	البنوك الإسلامية	البنوك التجارية التقليدية	البنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية
متوسط النسب المالية				
مؤشر القوة المالية	2.81	3.32	2.87	2.54
الكفاءة الفنية	0.867	0.802	0.823	0.792
كفاءة الأرباح	0.770	0.798	0.781	0.928
كفاءة التكاليف	0.776	0.761	0.754	0.895

نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر
د / حسن محمد محمد حافظ
٢٠١٧/١١/٢٠

بنوك ذات الفروع الإسلامية	بنوك ذات الفروع الإسلامية	بنوك إسلامية والتجارية	جميع البنوك محل العينة	Kruskal –Wallis (Chi-sq.)
11.98***	13.24***	4.524***	16.35***	مؤشر القوة المالية
38.875	0.042	19.341***	51.187***	الكفاءة الفنية
8.329***	3.78*	0.615	9.25**	كفاءة الأرباح
1232.8***	765***	8.450***	1745***	كفاءة التكاليف

* ذو دلالة معنوية إحصائية عند ١٠%
** ذو دلالة معنوية إحصائية عند ٥%
*** ذو دلالة معنوية إحصائية عند ١%.

وبشكل أكثر تحديدا نجد أن مؤشر القوة المالية للبنوك الإسلامية أفضل من مؤشر القوة المالية لكل من البنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية . فالبنوك الإسلامية نجد انها أفضل من حيث معدلات كفاية رأس المال (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) وتحقق كفاءة مرتفعة في الإدارة (انخفاض مؤشر التكاليف) كل ذلك تم تعويضه من خلال انخفاض معدلات الربحية والسيولة على عكس البنوك التجارية التقليدية.

ويلاحظ من الجدول بأن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من حيث الكفاءة الفنية إلا أن أداء البنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية تفوق على أداء البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية من حيث كفاءة إدارة التكاليف وكفاءة الأرباح. وتتسق تلك النتائج مع توقعاتنا بأن تلك النتائج تعكس مفاهيم مختلفة عن أداء البنك من حيث مؤشر القوة المالية للبنك.

وإذا نظرنا إلى معامل ارتباط سبيرمان حيث كان -0.148 بين مؤشر القوة المالية والكفاءة الفنية للبنوك وكان مؤشر سبيرمان 0.120 بين مؤشر القوة المالية وكفاءة الربح وكان 0.088 بين مؤشر القوة المالية وكفاءة إدارة التكاليف. ويوضح جدول رقم (٤) العلاقة بين مؤشر القوة المالية للبنوك والنسب المالية حيث يشير الجدول إلى النسب المالية لمدى مختلف من مؤشرات القوة المالية بالتزامن مع معامل الارتباط لسبيرمان بين النسب المالية وبين مؤشر القوة المالية.

جدول ٤ . العلاقة ما بين النسب المالية ومؤشر القوة المالية

متوسط	السيولة	العائد على الأصول	التكاليف / الدخل	خسائر القروض / إجمالي القروض	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	مدى مؤشر القوة المالية
1.107	25.814	-1.321	91.80	3.490	7.649	[1, 1.5]
2.231	31.546	0.651	60.42	1.632	8.562	[1.5, 2.5]
2.796	32.879	1.113	53.36	1.049	11.321	[2.5, 3.5]
3.854	47.231	2.672	44.54	0.659	14.780	[3.5, 4.5]

نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر
د / حسن محمد محمد حافظ
٢٠١٧/١١/٢٠

4.908	80.231	3.202	31.01	0.740	23.978	[4.5, 5]
	0.452	0.670	-0.398	-0.218	0.540	الارتباط

يتضح من جدول رقم (٤) بأن نسبة العائد على الأصول هي أكثر نسبة ارتباطاً مع مؤشر القوة المالية للبنوك يليها نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول ونسبة التكاليف الى الدخل.

جدول ٥. مؤشر القوة المالية خلال سنوات الدراسة

سنوات الدراسة	البنوك الإسلامية	البنوك التجارية التقليدية	البنوك ذات الفروع الإسلامية
٢٠٠٥	3.002	2.714	2.672
٢٠٠٦	2.867	2.542	2.679
٢٠٠٧	3.00	2.600	2.578
٢٠٠٨	2.913	2.891	2.441
٢٠٠٩	3.003	2.970	2.627

نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر
د / حسن محمد محمد حافظ
٢٠١٧/١١/٢٠

2.854	3.042	3.112	٢٠١٠
3.001	2.891	3.209	٢٠١١
2.892	3.260	3.471	٢٠١٢
2.704	2.974	2.809	٢٠١٣
2.769	3.001	2.671	٢٠١٤
2.894	2.908	2.811	٢٠١٥
2.865	3.081	2.980	٢٠١٦

يوضح جدول (٥) احتساب مؤشر القوة المالية للبنوك خلال سنوات الدراسة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٦. ومن الملاحظ أن البنوك الإسلامية استطاعت أن تتغلب على البنوك التجارية والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٢. إلا البنوك التجارية التقليدية استطاعت أن تتغلب على البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٦.

3.5 محددات مؤشر القوة المالية للبنوك

جدول رقم (٦) يحدد نتائج نموذج الانحدار باستخدام مؤشر القوة المالية للبنك كمتغير تابع. في العمود الأول نقدم فقط النموذج الرئيسي الذي يحدد فقط متغيرات البنك الرئيسية والمتغيرات التي تعكس ظروف الاقتصاد الكلى في مصر والعمود الثاني يوضح ظروف السوق والعمود الثالث تم تجميع كل المتغيرات معا. وقد تم تطوير هذا التحليل من خلال تضمين الـ Dummy Variables في العمود الرابع حيث تم استخدامها في حالة البنوك الإسلامية والبنوك ذات النوافذ الإسلامية حيث اظهرت عدم معنويتها بمعنى لا يوجد أي اختلاف أو تأثير على مؤشر القوة المالية للبنك ما اذا كان نوع البنك بنك إسلامي أو بنك تجارى ذو فرع إسلامي أو بنك

تجاري تقليدي. وهذا الاستنتاج يتسق مع دراسات أخرى سابقة ومنها دراسة Beck et al. (2013) والتي أشار فيها على عدم معنوية تأثير نوع البنك ما اذا كان إسلامي كمتغير عند اجراء تحليل الانحدار. وبالنظر الى المتغيرات الحاكمة نجد أن حجم البنك يرتبط ارتباط سالب وذو تأثير معنوي على مؤشر القوة المالية للبنوك بمعنى أن القوة المالية للبنك تتأثر كلما زاد حجم البنك مقاسا بلوغايرتم الأصول وتتسق تلك النتيجة مع دراسة (2010) Cihak and Hesse ودراسة Leaven et al (2014) من بين العديد من الدراسات الأخرى أظهرت بان البنوك الإسلامية صغيرة الحجم تمتاز بالقوة المالية بالمقارنة بالبنوك كبيرة الحجم وذلك نتيجة العديد من التعقيدات التي تتميز بها البنوك كبيرة الحجم الناتجة عن انظمة مراقبة الائتمان كلما كبر حجم البنك وايضا التدقيق في مراجعة ترتيبات الربح والخسارة الناتجة عن مشاكل Adverse Selection and Moral Hazard مع تركيز البنوك صغيرة الحجم على الاستثمارات قليلة الخطر المدرة للعائد. بينما البنوك كبيرة الحجم تتجز العديد من مشاركات الربح والخسائر وهذا ما اكدت عليه دراسة Laeven et al. (2014) على عدد ١٣٠٠ مؤسسة مالية من ٥٠ بلد حيث استنتج ان البنوك كبيرة الحجم في المتوسط تتعرض لمخاطر منتظمة ومخاطر على مستوى البنك بالمقارنة بالبنوك صغيرة الحجم. خاصة انما تكون البنوك كبيرة تتعرض لعدم كفاية رأس المال وعدم وجود وسائل التمويل المتاحة والتي تعتبر من السمات المميزة لأغلب البنوك كبيرة الحجم ايضا اظهروا بأن البنوك كبيرة الحجم اكثر تعقيدا من الناحية التنظيمية عن البنوك صغيرة الحجم مما يؤدي إلى تعرضها لمخاطر منتظمة. أظهر متغير نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية معنوية احصائيا مع مؤشر القوة المالية للبنك وتلك النتيجة تتسق مع نتائج الدراسات السابقة, Soedarmona et al, (2016); Doumpos et al., (2011); فقد اكدت الدراسة على ان كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد مؤشر القوة المالية للبنك. أظهر متغير ارتفاع

الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي علاقة سلبية مع مؤشر القوة المالية للبنك فكلما زاد الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كلما انخفضت القوة المالية للبنك وتلك النتيجة تتسق تماما مع الدراسات الحديثة ومنها دراسة (Sahay et al. (2015).

جدول ٦. العوامل المحددة لمؤشر القوة المالية

متغيرات الدراسة	(١)	(٢)	(٣)
البنوك التجارية التقليدية	0.070 (0.271)	0.073 (0.273)	-0.017 (0.744)
البنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية	-0.007 (0.184)	-0.054 (0.286)	-0.013 (0.741)
لوغاريتم إجمالي الصول	0.005 (0.789)	-0.004 (0.354)	-0.110 (0.000)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.039 (0.000)	-0.003 (0.000)	-0.005 (0.000)
معدل التضخم	-0.005 (0.452)	-0.021 (0.351)	-0.004 (0.439)
ثابت	2.799 (0.000)	3.216 (0.000)	4.250 (0.000)
Time Dummies	No	No	Yes
R-overall	0.047	0.081	0.146

٤. نتائج البحث

ركزت العديد من الدراسات السابقة على مقارنة الأداء بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية من خلال التركيز على النسب المالية ومقاييس الكفاءة لكل فئة من البنوك سواء كانت بنوك تجارية تقليدية او بنوم اسلامية. نتائج تلك الدراسات من الممكن أن تؤدي إلى نتائج إلى مضللة فمثلا النتائج المقارنة في هذه الدراسة تشير إلى أن البنوك الإسلامية افضل من البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية بالنسبة لمؤشر قوة رأس المال ، و البنوك التجارية التقليدية أفضل

من البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية من حيث مؤشر السيولة ومؤشر إدارة المصروفات والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية افضل من حيث الربحية.

في هذه الدراسة تم اقتراح حساب واستخدام مؤشر القوة المالية للبنك للمقارنة بين البنوك الإسلامية ، البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية ذات النوافذ الإسلامية وعلى ذلك تم استخدام منهجية متعددة العوامل من خلال تجميع المؤشرات المالية المختلفة للبنوك على أساس اسلوب CAMEL في تقييم الأداء المالي لها وهى مؤشرات القوة المالية ، جودة الأصول ، كفاءة الإدارة ، الأرباح والسيولة في مؤشر واحد. هذا المدخل يوفر صورة عامة عن تقييم الأداء المالي الإجمالي للبنك وفى ذات الوقت يأخذ في الاعتبار أهداف المديرين المختلفة.

المقارنات الفردية أظهرت بأن مؤشر القوة المالية للبنوك الإسلامية أفضل من كل من البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية ولكن كانت الاختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية غير معنوية على الاطلاق . تم إجراء تحليل آخر للانحدار باستخدام مؤشر القوة المالية المحتسب للبنوك كمتغير تابع وتحديد عدد من المتغيرات الأخرى التي تعكس متغيرات اخرى للبنوك مثل حجم البنك ومتغيرات أخرى تعكس الاقتصاد الكلى مثل نمو الناتج المحلى الإجمالي ومعدلات التضخم. حيث وجدنا أن مؤشر القوة المالية للبنوك يتأثر بتلك المتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلى. هذه النتيجة المهمة تعكس أهمية تجميع المؤشرات المالية التقليدية التي يتم التعبير عنها في اسلوب CAMEL عند تقييم وتصنيف الأداء المالي للبنوك داخل مؤشر واحد فقط من الممكن أن يمثل الأساس في الرقابة على تلك البنوك.

أيضا تشير نتائج الدراسة عند المفاضلة بين المؤشرات المالية لكل مجموعة من البنوك وأيضا حساب مؤشر القوة المالية لكل مجموعة بأن ثبات البنوك الإسلامية في بيئة الأعمال لا يختلف كثيرا عن البنوك التجارية التقليدية وهذا يدعم وجهة نظر العديد من الدراسات السابقة بأن البنوك الإسلامية تتبع استراتيجيات البنوك التجارية التقليدية ولكن مع الانحراف عن نموذج أعمالها التقليدي لتطبيق المفاهيم الإسلامية النابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية في أداء خطط أعمالها وفي ذات الوقت العديد من الدراسات أثارت العديد من الأسئلة فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية (Abedifar et al (2013 حيث هل من اللازم والضروري وجود نظام رقابي مختلف خاص بالبنوك الإسلامية عن البنوك التجارية التقليدية وما اذا كان يمكن استخدام ادوات ادارة المخاطر التقليدية الخاصة بالبنوك التجارية التقليدية داخل البنوك الإسلامية بغرض الرقابة على أنشطة البنوك الإسلامية.

اظهرت نتائج تحليل الانحدار الثاني أهمية المؤشرات الخاصة بالبنوك والمؤشرات على مستوى البنك في تحديد شكل مؤشر القوة المالية للبنك على اختلاف فئاته الثلاثة ذلك من الممكن أن يساهم واضعي السياسة المالية والنقدية في المساهمة في استقرار النظام المالي في مصر.

٤. الأبحاث المستقبلية

لحساب مؤشر القوة المالية للبنك لم نستطع تضمين بعض المتغيرات الهامة والتي لم نستطع ان نحصل على بيانات خاصة بها مثل معدل تركيز القروض أو محفظة قروض البنوك العاملة مصر من اجل حساب درجة التركيز في قطاعات

النشاط الاقتصادي المختلفة اضافة في نموذج الانحدار الأخير للتعرف على محددات مؤشر القوة المالية للبنوك من الممكن أن تتضمن متغيرات أخرى مثل متغيرات الحوكمة.

5. References

- Abedifar. P., Molyneux, p., Trazi, A., 2013. Risk in Islamic banking . Rev. Finance. 17, 2035-2096.
- Aigner. D., Lovell, C.A.K., Schmidt, P., 1977. Formulation and estimation of stochastic frontier production function models. J. Econ. 6, 21-37.
- Ashraf, D., Rizwan, M., L'Hullier, B., 2016. A net stable funding ratio for Islamic banks and its stability; an international investigation. J. Finance Stab. 25, 47-57.
- Bader, M.K.I., Mohamed, S., Ariff, M., Hassan, T., 2008. Cost, revenue and profit efficiency of Islamic versus conventional banks: international evidence using data development analysts . Islam Eco. Stud. 15, 23-70.
- Banker. R. D., Charnes, A., Cooper. W. W., 1984. Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analyst. Manag. Sci. 30, 1078-1092.
- Barth, J.R. Dopico, L.G., Nolle. D.E., Wileox. J. A., 2002. Bank Safety and soundness and the structure of bank supervision: a cross-country analysis. Int. Rev. Finance. 3, 163-188.
- Barth, J.R., Lin, C., Mac, Y., Seade, J., Song, F.M., 2013. Do bank regulation, supervision and monitoring enhance or improve bank efficiency ? J. Bank. Finance. 37, 2879-2892.
- Battese, G. E., Coelli, T.J., 1995. A model for technical inefficiency effects in a stochastic frontier production function for a panel data. Empir. Econ. 20, 325-332.

-
- Beck, T., Demirguc-kunt, A., Merrouche, O., 2013. Islamic versus conventional banking; business model, efficiency and stability. *J. Bank. Finance.* 37, 433-447.
 - Berger, A., DeYoung. R., 1997. Problem loans and cost efficiency in commercial banks. *J. Bank. Finance.* 21. 849-870.
 - Betz, F., Oprica, S., Peltonen, T. A., Peter Sarlin, P., 2013. Predicting distress in European banks (working papers series No 1597 / October). European Central Bank.
 - Bourkhis, K., Nabi, M.S., 2013. Islamic and conventional banks soundness during the 2007-2008 financial crisis. *Rev. Finance. Econ.* 22, 68-77.
 - Calice, P., 2014. Predicting Bank Insolvency in the Middle East an North Africa (Policy Research Working Paper 6969, July). World Bank.
 - Charnes. A., Cooper. W.W., Rhodes, E., 1978. Measuring the efficiency of decision making units. *Eur. J. Oper. Res.* 2, 429-444.
 - Chong. B., S., Liu. M., -H., 2009. Islamic banking: interest-free or interest or interest-based? *Pac. Basin Finance. J.* 17 (2009), 125-144.
 - Cihak. M., Hesse, H., 2010. Islamic banks and financial stability: an empirical analysis, *J. Finance. Serv. Res.* 38, 95-113.
 - Demirguc-kunt, A., Detragiache, E., 1998. The determinants of banking crises in developing and developed countries. *IMF Staff Pap.* 45, 81-109.
 - Dvinney, T.M., Yip, G.S., Johnson, G., 2010. Using frontier analysis to evaluate company performance. *Br. J. Manag.* 21, 921-938.
 - Doumpos, M., Gagains, C., Pasiouras, F., 2016 Bank diversification and overall financial strength international evidence. *Finance. Mark. Inst. Instrum.* 25, 169-213.

-
- El-Hawary, D., Grais, W., Iqbal, Z., 2007. Diversity in the regulation of Islamic financial intuitions. Q. Rev. Econ. Finance. 46, 778-800.
 - Fang, Y., Hasan. L., Marton, K, 2014. Institutional development and bank stability evidence from transition countries. J. Bank. Finance. 3939, 160-176.
 - Godlewski, C.J., Turk-Ariss, R., Weill, L., 2001. Sukuk vs. conventional bonds' a stock market perspective, J. Comp. Econ. 41. 645-761.
 - Hasan M., Dridi J., 2010. The effects of the global crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comprative STUDY, IMF Working paper WP10/201.
 - Iqbal, Z., Mirakhor, A., 2011. An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice 2nd ed. John Wiley & Sons (Asia) Pre Ltd.
 - Johnes, J., Izzeldin, M. Pappas. V., 2014. A comparison of performance of Islamic and conventional banks 2004-2009. J. Econ. Behav. Organ. 103, S93-S107.
 - Kabir M.N., Worthington A., Rakesh Gupta R., Comparative credit risk in Islamic and conventional bank, Pac-Basin Finance. J. vol. 34, pp. 327-353.
 - Karim, M. A., Hassan, M.K., Hassan, T., Mohamed, S., 2014, Capital adequacy and lending and deposit behaviors of conventional and Islamic banks. Pac.-Basin Finance. J. 28, 58-75.
 - Khan, F., 2010. How 'Islamic is Islamic banking? J. Econ. Behav. Organ. 76, 805-820. Kirkwood, C, W., 2004. Approximating risk aversion in decision analysis applications. Decis. Anal. 1. 51-67.
 - Klomp, J., De Haan, J., 2014. Bank regulation, the quality of institutions, and banking risk in emerging and developing countries: an empirical analysis. Emerg. Mark Finance. Trade 50, 19-40.

-
- Lahdelma. R., Salminen, P., 2001. SMAA-2: stochastic Multicriteria acceptability analysis for group decision making. *Oper. Res.* 49, 444-454.
 - Lensink, R., Meesters, A., Naaborg. L., 2008. Bank efficiency and foreign ownership: do good intuitions matter? *J. Bank. Finance.* 32. 834-844.
 - Poghosyan, T., Chiak, M., 2011. Determinants of bank distress in Europe: evidence from a new data set set. *J. Finance. Serv. Res.* 40, 163-184.
 - Saeed, M., Izzeldin, M., 2016. Examining the relationship between default risk and efficiency in Islamic and conventional banks. *J. Econ, Behav. Organ.* 132, 127-154.
 - Soedarmono, W., Machrouh. F., Tarazi, A., 2011. Bank market power. Economic growth and financial stability: evidence from Asian banks. *J. Asian Econ.* 22, 460-470
 - Srairi. SA., 2010. Cost and profit efficiency of conventional and Islamic banks in GCC countries. *J. Product. Anal.* 34, 45-62.
 - Tervonen. T., Lahdehna, R., 2007. Implementing stochastic Multicriteria acceptability analysis. *Eur. J. Oper. Res.* 178. 500-513.
 - Thakor, A.V., 2014. Bank capital and financial stability: an economic trade-off or a faustian bargain? *Annn. Rev. Finance. Econ.* 6, 185-223.